

أثر العلاقة التبادلية بين سياسة سعر الصرف والانفاق العام و أثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021) باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)

أكرم صالح يوسف^{1*} و سمير فخري نعمة²

¹ جامعة نوروز ، إقليم كردستان العراق.

² جامعة زاخو ، إقليم كردستان العراق.

تاريخ الاستلام: 2023/01 تاريخ القبول: 2023/03 تاريخ النشر: 2023/09 <https://doi.org/10.26436/hjuoz.2023.11.3.1120>

الملخص:

أن الهدف الأساسي على مستوى الاقتصاد الكلي في الأجل المتوسط والطويل بالنسبة لدول النامية هو الوصول الى النمو الاقتصادي المستدام . ومن المتغيرات التي يعطى لها أهمية في صياغة السياسة الاقتصادية المناسبة للوصول الى ذلك الهدف هو إعادة النظر في السياسات المتبعة لسعر الصرف الموازي وسياسة الإنفاق العام ، وتسعى هذه الدراسة لمحاولة تقييم العلاقة التبادلية بين سياسة سعر الصرف والانفاق العام و أثرها في النمو الاقتصادي من خلال قياس تلك الاثر للمدة 2004-2021 في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) . وتوصلت الدراسة أن حدوث صدمة في سعر الصرف الموازي يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية ، أما في المدى المتوسط و الطويل فسيؤثر تأثير سلبي و هذا ابتداء من السنة الثانية التي تلي الصدمة . ويرجع ذلك الى أن الاقتصاد العراقي يتصف بارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي ، الذي يجعل الاقتصاد يتعرض لتقلبات المتغيرات الخارجية ، وبالتالي يبرز دور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي ، إذ توضح الترابط بين مكونات الانفاق العام والمحرك الرئيسي للناتج المحلي الاجمالي وموقف الحساب الجاري ، وهذه العلاقة توضح ضعف الترابط بين القطاعات الاقتصادية في توليد قطاع حقيقي ناتج للسلع والخدمات .

الكلمات الدالة: سياسة سعر الصرف ، سياسة الانفاق العام ، النمو الاقتصادي ، نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR.

المقدمة

والخارجي . وذلك لخصوصية الاقتصادات الريعية والعراق منها ، لكون هذه العلاقة هي المحرك الاساس لجميع مكونات الاقتصاد العراقي والمعبر عنها بالنمو الاقتصادي . حيث أن رؤية النموذج النقدي لميزان المدفوعات والتي تقول أن من أهم العوامل المسببة لحركة أسعار الصرف من الانخفاض بقيمة العملة الى التخفيض (التدخل) ، في تفسير تغيرات سعر الصرف والانفاق العام . عبر آلية العرض والطلب داخل الاقتصاد المحلي هي الظاهرة النقدية من خلال السوق النقدي ، إذ يتحرك عرض العملة المحلية والذي هو مشتق من الطلب على العملة الاجنبية من خلال الانفاق العام ، ويتحرك الطلب على العملة المحلية والذي هو مشتق من عرض العملة الاجنبية من خلال الاساس النقدي الذي يتحرك عبر موقف ميزان المدفوعات (موقف الحساب الجاري في العراق) ، وعند جمود سياسة سعر الصرف فان عجز الحساب الجاري يسبب عجز الايرادات في تغطية الانفاق العام ، وذلك من خلال انخفاض العملة المصدرة عبر حركة الاحتياطات

أن سياسات الاقتصاد الكلي تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدلات النمو وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار ، ومن ثم الاثر في أسعار الصرف الحقيقية ، أما في العراق فأن الأمر مختلف إذ يعاني من مشاكل اقتصادية كثيرة نتيجة مصادر الدخل التي تعتمد على الطلب الخارجي نتيجة الريعية الاقتصادية الشديدة ، إذ حركة الناتج المحلي الاجمالي بكل مكوناته من خلال الانفاق العام والآخر مقيد بالايرادات النفطية بنسبة 93% بالمتوسط خلال مدة الدراسة ، وبالتالي فأن أي إجراء تتخذه السياسات الاقتصادية سيؤدي الى آثار جانبية على الاقتصاد . ويمكن توضيح العلاقة التبادلية بين سياسة سعر الصرف والإنفاق العام و أثرها في النمو الاقتصادي من خلال علاقة الموازنة العامة بموقف الحساب الجاري في ميزان المدفوعات والرابط بينهما هو سعر الصرف الذي يسعى الى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي

*الباحث المسؤول.

This is an open access under a CC BY-NC-SA 4.0 license (<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/>)

سبب فجوة الناتج التي لاتستجيب لتغيرات الطلب الكلي (بسبب تغيرات الانفاق المرتبطة بالايرادات النفطية) ليتم تعويض تلك الفجوة من خلال الاستيرادات لتكاملها في تعويض النقص في الناتج ، ليقابل ذلك فاتورة الاستيرادات التي تدفع بالدولار .

منهجية الدراسة: أ ستندت الدراسة على المنهج الاستقرائي المبني على أستنباط النتائج من جزئيات الموضوع المتمثل بسياسة سعر الصرف والإنفاق العام ، للوصول الى كليات الموضوع المتمثل بالنمو الاقتصادي، اذ تم الاستفادة من أسلوب الكمي القائم على استخدام طرائق واساليب القياس الاقتصادي في تقدير وتقييم طبيعة العلاقة بين المتغيرات من خلال اختبارات الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية كاختبارات جذر الوحدة مع الفاصل الهيكلية (Unit Roots) ، وأختبار الاستقرار الهيكلية لنموذج (VAR)، مع إجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج ، ومن ثم اتباع أنموذج الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR) ، مع الاشارة الى دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية ، من خلال استخدام برمجيات Eviews12 الاحصائي

اولا : العلاقة التبادلية بين سياسة سعر الصرف والإنفاق العام وأثرها على النمو الاقتصادي في الاقتصادات الريفية .

تم تعريف الاقتصاد الريفي من قبل الاقتصاديين بأنه ذلك الاقتصاد المدعوم بالإنفاق جوهرياً من قبل الدولة ، حيث تصبح الدولة وسيطة بين القطاع الريفي والقطاعات الاقتصادية الأخرى ، أي أنها تستلم العائدات الريفية ، ومن ثم تخصصها الى فروع النشاط الاقتصادي الأخرى وذلك من خلال برامج الإنفاق العام . وإن لسياسة الإنفاق العام في الإقتصادات الريفية خصوصية التي تميزها عن الإقتصادات الأخرى . حيث أنه عند مراقبة الموازنات العامة في الدول الريفية يتضح أن هناك توليفة من أنماط الإنفاق العام مترامنة مع هذه الموازنات العامة في طبيعتها الإستهلاكية مع ملاحظة الأهمية الكبرى لإيرادات من المصدر الواحد وهو (النفط) وغياب مصادر الإيرادات الأخرى في الدول الريفية . وهذا ما انعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في تلك الدول. (عطشان ، 2017 : 57) وأن الاقتصاديات الريفية تتسم بسماوات وخصائص محددة ترسم طبيعة العلاقة بين سياسة الإنفاق العام وسياسة سعر الصرف . حيث أن النفط هو مصدر العملة الأجنبية لدول الريفية ، وتغيرات سعر النفط وصادراته يحددان الميزان الخارجي لأن المستوردات السلعية والخدمية والتحويلات والمدفوعات الخارجية الأخرى مستقرة في علاقتها مع الطلب الكلي الفعال في الأمد القصير والمتوسط . ويرتبط سعر الصرف الحقيقي بتغيرات سعر النفط ، بكيفية معقدة لكنها معروفة منشؤها الأنفاق العام الذي يهيمن على المورد النفطي .(علي، 2015 : 510)

حيث أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريفي فبذلك يظهر وبصورة واضحة الارتباط بين الإنفاق العام و سوق الصرف الاجنبي حيث وجود مثل هذه الارتباطات هي من خصائص الاقتصادات الريفية ،

الدولية في ميزانية البنك المركزي ، وهذا يؤدي بكل تأكيد الى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي . لذا فان النمو الاقتصادي محكوم بالعلاقة بين الانفاق العام والحساب الجاري من خلال سياسة سعر الصرف المثلى، ومدى استجابة نمو الناتج المحلي الاجمالي مرتبط بنمو مكونات الانفاق العام الاستثماري والجاري الاستهلاكي .

مشكلة الدراسة : لانتمتلك القدرة في بناء قاعدة انتاجية لاقتصادنا خارج القطاع النفطي بشكل عام وقطاع للسلع المتاجر بها بشكل خاص ، وذلك وللمحافظة على استقرار العملة المحلية من خلال المساهمة بنمو القطاعات الاقتصادية في مكونات الناتج المحلي الاجمالي كي ينمو هذا الناتج بمعدل أكبر من نمو الانفاق الحكومي الاستهلاكي . والسبب في ذلك لان الاقتصاد العراقي يعاني من عجز مالي بنيوي ، لان الانفاق الحكومي مرتبط وينمو بمعدل نمو الإيرادات النفطية ويفوق كثيراً نمو الناتج المحلي الاجمالي نتيجة وجود اختلال هيكلية بمكونات هذا الناتج بسبب الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل النشاط الاقتصادي الاستهلاكي وعدم توظيف هذه الإيرادات النفطية في المجالات الانتاجية الاستثمارية، مما سبب عدم استقرار بمجمل النشاط الاقتصادي .

فرضية الدراسة : هنالك تأثير متبادل بين سعر الصرف ومكونات الإنفاق العام ، أذ يؤثر الطلب على العملة المحلية الذي هو مشتق من عرض العملة الأجنبية على مكونات الانفاق العام والآخر يؤثر في النمو الاقتصادي هذا من جانب ، ومن جانب أخر فإن عرض العملة المحلية الذي هو مشتق من الطلب على العملة الأجنبية يتحدد بمكونات الانفاق العام كمتغير داخلي ليؤثر في سعر الصرف ومن ثم بالنمو الاقتصادي. **هدف الدراسة :** تهدف الدراسة الى بيان اتجاه السببية للعلاقة التبادلية بين سعر الصرف والإنفاق الحكومي وأثر تلك العلاقة على النمو الاقتصادي ، وبيان طبيعة تاثر الموازنة العامة بتغيرات الحساب الجاري من خلال تعقب تغيرات سعر الصرف والاثار الذي تتركه سياسة التعقيم من خلال الميزانية العمومية المصغرة للبنك المركزي والمتمثلة بجانب الموجودات بالاساس النقدي وبجانب المطلوبات بالنقود الاحتياطية ، والتي تشكل الإيرادات النفطية اغلبها عبر تنقيد هذه الإيرادات من خلال سعر الصرف، ثم انعكاس هذه الية على مجمل القطاعات الاقتصادية ، مع بيان أهم محددات ذلك التأثير .

اهمية الدراسة : تأتي أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والإنفاق العام والمعتمدة على موقف الحساب الجاري واثره في الموازنة العامة والمنعكسة على كل مكونات الناتج المحلي الاجمالي من خلال حركته التكاملية المعبر عنها بالنمو الاقتصادي ، لذا يقال ان العجز مزدوج في الاقتصاد العراقي نتيجة ارتباط الإيرادات النفطية (الدولارية) بالانفاق العام (الديناري) والرابط بينهما سعر الصرف كاداة وسيطة من ادوات السياسة النقدية وهي بمثابة مثبت ديناميكي للتوقعات التضخمية ، لذا تاتي أهمية الدراسة

حيث يعتمد تمويل الموازنة على المورد النفطي بنسبة تزيد عن 90% بالمتوسط وهو بالعملة الأجنبية (الدولار) ، وان الانفاق العام بالعملة المحلية (الدينار) ، لذلك يصبح الانفاق الحكومي الداخلي محدداً لعرض العملة الأجنبية في سوق الصرف عبر السياسة النقدية والتي تستجيب لطلب القطاع الخاص لتغطية الاستيرادات . اذ ان العلاقة بين المتغيرات المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي مثقلة بفرضيات كثيرة واحدى تلك الفرضيات التي تحكم الاقتصاد العراقي هي العلاقة بين الاساس النقدي والحساب الجاري عبر سعر الصرف ، من خلال قيد السياسة المالية على السياسة النقدية هو عرض النقد ، وكذلك من خلال قيد السياسة النقدية على السياسة المالية هو سعر الصرف ، اذ يتأثر مستوى الطلب الكلي جوهرياً بالانفاق العام الحكومي ، وينظر الى المستوى العام للأسعار من خلال مجموع السلع المتاجر بها دولياً واسعار السلع غير المتاجر بها . (نعمة ، 2019 : 150) لذلك من الممكن توقع ثلاث علاقات متكاملة بين المتغيرين وكالاتي :

1. العلاقة تبدأ من سياسة الانفاق العام الى سياسة سعر الصرف.

أن الإنفاق العام في الدول الريعية يتحدد من خلال الاعتماد على الإيرادات النفطية ويؤدي توقع زيادة العائدات النفطية إلى زيادة الإنفاق العام وسيزداد الدخل غير النفطي من خلال آلية المضاعف (باعتبار الإنفاق العام من أهم مكونات الطلب المحلي من جهة ولأهمية الإنفاق العام كمحرك للنشاطات الاقتصادية في الدول الريعية من جهة أخرى) ويزيادة الدخل تزداد الإستيرادات ويزيادة الإستيرادات سيزداد العجز أو يقلص الفائض في الحساب الجاري (الفهداوي ، 2020 : 56) حيث يعتبر رصيد الحساب الجاري هو الذي يعكس العلاقات الاقتصادية والمالية لبلد ما مع بقية العالم وفقاً لما جاء في الأدبيات الاقتصادية مؤشراً على مسار الاقتصاد وتطوره ، فالعجز في الحساب الجاري يعني أن البلد يستثمر أكثر من مدخراته أو ينفق أكثر مما ينتج وفي هذه الحالة تزداد حاجه البلد إلى الدين الخارجي وبالتالي فإن ذلك يترك أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي بسبب المشاكل الناتجة عن تحمل الدين الخارجي ومدة الدفع وخيارات سعر الفائدة وما إلى ذلك ، ولذلك يشكل عجز الحساب الجاري تهديداً لاستقرار الاقتصاد الكلي والنمو المتوازن مما يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة) وبالتالي فإن زيادة عجز الموازنة الناتج عن زيادة النفقات العامة سيؤدي إلى زيادة العجز في الحساب الجاري وارتفاع سعر الصرف . (Esen, 2016: 187)

2. العلاقة تبدأ من سياسة سعر الصرف الى سياسة الانفاق العام .

يؤدي زيادة حجم الصادرات النفطية بشكل أساسي إلى زيادة الفائض وتقليص العجز في الحساب الجاري وارتفاع وانخفاض سعر الصرف بسبب انخفاض العجز في الحساب الجاري وانخفاض مستويات

الطلب على السلع الأجنبية ولكن الصادرات النفطية تمول الجزء الأكبر من إيرادات الدولة لذلك فإن زيادة الصادرات سيؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة وبالتالي زيادة الفائض أو تقليص العجز في الموازنة العامة بافتراض ثبات الاستيرادات والإنفاق الحكومي فالتغيرات في الحساب الجاري ستؤدي إلى تغيرات في نفس الإتجاه في الموازنة العامة عبر التغيرات في الإيرادات النفطية ، وبهذا تتبلور هنا علاقة ارتباط إيجابية من عجز الحساب الجاري باتجاه عجز الموازنة ، وتترجم تلك العلاقة من خلال الميزانية العمومية المصرفية للبنك المركزي والمعبر عنها بالاساس النقدي . (Marinheiro,2007,23)

3. العلاقة التبادلية بين سياسة الإنفاق العام وسياسة سعر الصرف واثرا على النمو الاقتصادي.

يمكن توضيح العلاقة التبادلية المزدوجة باتجاهين بين سياسة الإنفاق العام وسياسة سعر الصرف من خلال تأثير العجز في الحساب الجاري أي ارتفاع سعر الصرف على العجز في الموازنة العامة عبر العنصر المشترك بينهما (تغطية الصادرات النفطية لمعظم الإيرادات الحكومية) ، في حين يؤثر عجز الموازنة العامة في عجز الحساب الجاري عبر تغير الإنفاق الحكومي وأثر هذا التغيير في الدخل والاستيرادات . (5, El-Baz,2014) ومن خلال العلاقة التبادلية بين سياسة الإنفاق العام وسياسة سعر الصرف واثرا على النمو الاقتصادي يمكن تقديم تفسيراً حول سبب عدم ارتفاع الدول النفطية إلى مستوى إمكاناتها الاقتصادية فإن هناك اثر رئيسي لزيادة العوائد النفطية على الاقتصادات المحلية التي من شأنها تضيق النمو الاقتصادي وبالتالي الاضرار بنمو الاقتصاد في الاجل المتوسط و الطويل ، ويمثل الأثر بالكيفية التي يتم فيها الإنفاق الإيرادات النفطية داخل الاقتصاد المحلي وان آلية تأثير الإنفاق سوف تعتمد على سعر الصرف للعملة المحلية داخل الدولة ، فيما اذا كان نظام سعر الصرف ثابتاً أو مرناً ، فاذا كان نظام سعر الصرف ثابتاً فإن الارتفاع في حجم الإنفاق والناجم عن الزيادة في العوائد المتحققة في القطاع النفطي من شأنه أن يرفع من حجم الطلب الكلي ، ولما كانت الطاقة الاستيعابية في البلدان النفطية محدودة، ولكون هياكل الإنتاج فيها لا تتميز بالمرونة الكافية لمواكبة هذه الزيادة في الطلب فإن هذا الطلب الاضافي سيتم امتصاصه من خلال الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا يعادل رفع سعر الصرف الحقيقي . (عطشان ، 2017 : 66-67) اما اذا كان سعر الصرف مرناً فإن العرض المتزايد من العملة الأجنبية والمتأتي من صادرات القطاع النفطي سوف يرفع من قيمة العملة المحلية وهو ما يعني ضمناً ايضاً زيادة قيمة سعر الصرف الحقيقي في هذه الحالة من خلال الارتفاع في سعر الصرف الاسمي وليس في الأسعار المحلية ، وفي كلتا الحالتين يضعف ارتفاع قيمة العملة قدرة المنتجات المحلية على المنافسة لأن الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية سوف تشتري سلعا وخدمات في الاسواق

المحلية اقل مما كانت تفعله من قبل كما ان الوحدة الواحدة من العملة المحلية ستشتري سلعاً وخدمات في الاسواق الخارجية اكبر مما كانت تفعله من قبل، والنتيجة الحتمية ستكون تعثر قطاعات السلع التبادلية. اذ ستتوقف صادراتها إلى الخارج لأن أسعار هذه المنتجات ستكون مرتفعة في الاسواق الخارجية وفي الوقت نفسه سيتحول الطلب المحلي إلى المنتجات المستوردة لأن أسعارها ستكون ارخص ثمناً من وجهة نظر المواطن المحلي. (الزيبيدي ، 2013 : 59)

ثانياً : تحليل العلاقة التبادلية بين سياسة سعر الصرف والانفاق العام و أثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021).

أن تأثير السياسات الاقتصادية الكلية في النشاط الاقتصادي لأي دولة تعتبر من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، حيث أنه في الوقت الذي يعبر مؤيدي المدرسة النقدية أن السياسة النقدية هي الأكثر فاعلية ، فأن مؤيدي المدرسة الكينزية يأكدون على أهمية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي . ومن أجل أن تحقق الدولة مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتي منها زيادة معدل النمو الاقتصادي أو التوظيف الكامل فإنها تتبع سياسات اقتصادية تعتمد على طبيعة وخصوصية الهيكل الاقتصادي للدولة ودرجة تقدمها وتطورها ، ولكي تحقق كل من السياستين المالية والنقدية دورهما في تحقيق زيادة معدلات النمو الاقتصادي لابد من التوافق ما بين قرارات المتخذة من قبل السياتين من أجل تجنب التضارب الذي ممكن أن يحصل بينهما مما يضعف أداءهما. (بندر ، 2018 : 3) حيث أنه في الدول التي تتصف بالانتاج المتنوع وذات الاتجاه التصديري عندما تقوم بتخفيض قيمة العملة أي (رفع قيمة سعر الصرف العملة المحلية) بسبب عجز في ميزان المدفوعات فأن العملية تخفيض يؤدي إلى تحقيق مزايا تنافسية تعظم من قيمة الصادرات وتقلل من تدفق الإستيرادات وذلك حسب مرونة السلع وبالتالي تنعكس إيجابياً في تحسين الحساب الجاري لميزان المدفوعات تلك الدولة باتجاه التوازن وسد العجز وهي من مهام السياسة النقدية من أجل تحقيق التوازن الخارجي . أما في الاقتصاديات الأحادية الجانب والمصدرة للمواد الخام حصرياً مثل النفط ، حيث تعتمد تلك الاقتصادات في تلبية الطلب المحلي على تنوع فائق من الإستيرادات وعده أساساً في تنوع عرضها السلعي ، فأن السلع المتدفقة المستوردة من الخارج ولا سيما السلع المتاجر بها الضعيفة المرونة على وجه الخصوص ستضخم أسعارها حالاً وبصورة مباشرة بسبب انخفاض سعر الصرف يرافق ذلك ارتفاع في التوقعات التضخمية بسبب تدهور القيمة الخارجية للنقود ويفرض أعباء اجتماعية واقتصادية على السياسة المالية تستدعي بموجبه دعماً في الاسعار ينعكس بصورة تزايد في تكاليف الموازنة العامة . (صالح ، 2017 ، 1-2) وعند تحليل واقع أدوات السياسة المالية

والنقدية في العراق نجد أن هناك ارتباط واضح بين الانفاق العام وسوق الصرف الأجنبي وهي نابعة من خصائص الاقتصاد العراقي الريعي . إذ يعتمد تمويل الموازنة على مورد النفط ، وهو بالعملة الأجنبية ، ولأن الإنفاق العام الداخلي بالدينار العراقي لذلك تبادل الحكومة دولارات النفط بالدينار لدى البنك المركزي وبهذه الطريقة يحصل الأخير على ما يعادل الإنفاق العام الداخلي السنوي تقريباً على العملة الأجنبية . وهكذا يصبح الإنفاق العام الداخلي محدداً لعرض العملة المحلية عبر الاساس النقدي للميزانية العمومية للبنك المركزي .(علي ، 2015 ، 510-511) في حين أن وزارة المالية تقوم بتمويل إنفاقها المحلي بواسطة الدينار المستلم من البنك المركزي ، ويشكل الإنفاق الجاري الجزء الأكبر من الإنفاق العام ، والذي تشكل الرواتب الجزء الأعظم منه . وهذا الانفاق بالعملة المحلية (الدينار العراقي) المحول إلى قوة شرائية بيد الوحدات الاقتصادية المقيمة ، والتي بدورها ستولد طلباً على السلع والخدمات ، والتي هي أغلبها مستوردة ، هذا بدوره سيولد طلباً على العملة الأجنبية لتمويل الاستيرادات ، ومن أجل تمويل هذه الاستيرادات يقوم البنك المركزي وعن طريق نافذة العملة ببيع الدولار للوحدات الاقتصادية مقابل الدينار العراقي ، ويسعر معين من خلال الحوالات والبيع النقدي. (أحمد ، 2018 ، 14)

وبالتالي من خلال ما ورد أعلاه يمكن تحليل العلاقة التبادلية بين سياسة سعر الصرف والانفاق العام و أثرها في النمو الاقتصادي في العراق من خلال علاقة الموازنة العامة بموقف الحساب الجاري في ميزان المدفوعات والرابط بينهما هو سعر الصرف الذي يسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازنين الداخلي والخارجي. وذلك لخصوصية الاقتصادات الريعية والعراق منها ، لكون هذه العلاقة هي المحرك الاساس لجميع مكونات الاقتصاد العراقي والمعبر عنها بالنمو الاقتصادي ، من هنا تلعب سياسة سعر الصرف في الدول الريعية الدور المحوري في تحقيق هذه التوازنات بما في ذلك استقرار الاسعار والاجور والتوظيف ، ولكن يعاني الاقتصاد العراقي من عجز مالي بنيوي ، لان الانفاق الحكومي مرتبط وينمو بمعدل نمو الإيرادات النفطية ويفوق كثيراً نمو الناتج المحلي الاجمالي كما هو موضح في الجدول (1) ، وبالتالي يمكن من خلال سياسة سعر الصرف المحافظة على نمو الناتج المحلي الاجمالي ، وهنا يجب ان يدار الانفاق العام بقدر من الاستقلال عن تقلبات سعر النفط لان توازن الموازنة بعد ارتفاع كبير في سعر النفط يعرض الاقتصاد إلى تضخم جامح "بسبب الثروة المالية الاسمية التي يمتلكها" وهذا يبرر رفع قيمة العملة "تخفيض سعر الصرف" نتيجة فائض الحساب الجاري ، مع تضخم محلي كبير ، كما ان خفض الانفاق الحكومي بعد تراجع حقيقي في اسعار النفط يعني انخفاض القدرات الانتاجية ومزيد من البطالة والركود ، وهذا يبرر لاندخل بقيمة العملة من خلال تخفيضها ،

وبالتالي يمكن القول ان توازن الموازنة في أقتصاد قائم على اساس النفط ، لا يضمن الاستقرار الاقتصادي ، ففي حالة الفائض سيرتفع الطلب الكلي ليتجاوز العرض الكلي ، اما الحالة العجز سينخفض الطلب الكلي بسبب الإنفاق الحكومي دون مستوى مكونات هذا الطلب مسبباً الركود الاقتصادي. ويتضح من خلال معطيات الجدول (1) أستمرار أرتفاع أجمالي الإنفاق العام من عام (2004) الى عام (2013) ليصل الى أعلى قيمة والبالغة (119,128) مليار دينار ، قابله أرتفاع مستمر في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للسنوات نفسها فقد كان أعلى معدل والبالغ (875,273) مليار دينار عام (2013) ، نتيجة العلاقة الطردية بين زيادة في معدل الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي ، وعندما أخذ الإنفاق العام بالتذبذب ما بين الانخفاض والارتفاع الى عام (2021) ليصل الى أدنى معدل له والبالغ (61,572) مليار دينار ، صاحبه أيضاً تذبذب في أجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية ليصل الى معدل (200,562) مليار دينار لنفس السنة ، إذ أن التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي سببها كان طبيعة العلاقة التي تربط إجمالي الإنفاق العام مع الناتج المحلي الأجمالي ومن ثم فأنتهما يتغيران في الاتجاه نفسه أحياناً نتيجة العلاقة الطردية التي تجمع بينهما . ويلاحظ أيضاً من خلال معطيات الجدول (1) أن نسبة النفقات العامة الى ناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بلغت بالمتوسط (38.4٪) خلال مدة (2004-2021) وهي تعتبر نسبة مرتفعة ، فضلاً عن أن النسبة الأكبر من الإنفاق كانت موجهة الى للإنفاق الجاري والتي لها أثر ضعيف على معدلات النمو الاقتصادي في الامد البعيد .

أما بالنسبة لأثر سعر الصرف الموازي على ناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية فأن التغيرات التي تحدث على مستوى سعر الصرف الاسمي تلعب دوراً هاماً في التأثير على معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، ففي حالة قيام السلطة النقدية بتخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي الى زيادة الصادرات (نتيجة تنقيد الايرادات النفطية بسعر صرف اعلى) وأخفاض الاستيرادات (نتيجة ارتفاع تكاليف السلع المستوردة ليقابلها انخفاض متوسط دخل الفرد بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية)، وهذا يقود الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وفق معامل القياس. فعند تخفيض سعر الصرف الاسمي ينعكس بشكل أولي على ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات نتيجة زيادة الطلب المحلي والخارجي عليها ، وأخفاض الواردات نتيجة لأرتفاع سعرها مقارنة ببداية الواردات التي تنتجها الدولة التي قامت بتخفيض سعر الصرف عملتها وهذا بدوره يقود عبر آلية المضاعف الى زيادة مضاعفة في الناتج المحلي الاجمالي ، ولكن بالنسبة للاقتصاد العراقي فعند ملاحظة معطيات الجدول (1) نجد أن سعر الصرف الموازي قد أخفض من (2004-2019) ، وهو يعكس العلاقة العكسية بينهما ، فقد بلغ سعر الصرف الموازي أعلى قيمة له البالغ (1475) دينار مقابل الدولار لعام (2006). أما بالنسبة لعملية رفع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية) في نهاية عام (2020) فأن الهدف التخفيض يأتي لتقليل عجز الموازنة العامة من خلال شراء الدولار من الوزارة المالية بسعر الصرف أعلى من أجل زيادة إيرادات الحكومية نتيجة تخفيض قيمة العملة والناتجة عن تحويل الايرادات النفطية الدلارية الى دينارية والمنعكسة بتخفيض حجم العجز في الموازنة العامة إضافة الى أرتفاع الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (1) تطور اتجاهات سعر الصرف الموازي والإنفاق العام والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)

السنوات	هيكل النفقات		مجموع النفقات العامة (مليار دينار) (3)	معدل النمو النفقات العامة % (4)	سعر الصرف الموازي (5)	معدل النمو % (6)	الناتج المحلي الاجمالي الجارية (مليار دينار) (7)	معدل النمو % الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (8)
	النفقات التشغيلية (مليار دينار) (1)	النفقات الإستثمارية (مليار دينار) (2)						
2004	29,102	3,014	32,116	-	1453	-	53,235	-
2005	21,803	4,572	26,375	-17.9	1472	1.29	73,533	38.1
2006	32,778	6,027	38,805	47.1	1475	0.2	95,587	30.0
2007	31,308	7,723	39,031	0.6	1266	-17	111,455	16.6
2008	47,522	11,880	59,402	52.2	1203	-5.2	157,026	40.9
2009	42,053	10,513	52,566	-11.5	1182	-1.8	130,643	-16.8
2010	64,351	19,472	83,823	59.5	1185	0.25	162,064	24.1
2011	60,926	17,832	78,758	-6.0	1196	0.92	217,327	34.1

17.0	254,225	3	1233	14.7	90,375	20,756	69,619	2012
7.6	273,587	-0.1	1232	31.8	119,128	40,381	78,747	2013
-2.7	266,332	-1.5	1214	-29.9	83,556	24,931	58,625	2014
-26.9	194,680	2.65	1247	-15.7	70,398	18,565	51,83	2015
1.2	196,924	2.2	1275	-4.7	67,067	15,894	51,17	2016
12.5	221,665	-1.4	1258	12.6	75,490	16,465	59,02	2017
21.3	268,918	-5.3	1195	7.1	80,873	13,820	67,05	2018
3.3	277,884	0.5	1201	38.1	111,723	28,377	83,34	2019
-20.9	219,768	11.1	1351	-31.9	76,081	3,208	72,87	2020
37.16	301,439	8.53	1477	35.1	102,849	6,170	96,67	2021

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة (2004 – 2021)

الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) بسبب إن متجه الانحدار الذاتي الهيكلي هو نموذج لمعادلات أنية اي ان هنالك العديد من المتغيرات الداخلية معا ، و يتم تمييزه باستخدام قيود مشتقة من النظرية الاقتصادية ، على عكس شعاع الانحدار الذاتي (VAR) الذي لا يتقيد بالنظرية الاقتصادية ، وأن نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي يتم قياس الآثار قصيرة الأجل للمتغيرات قيد الدراسة مباشرة بواسطة تقدير معاملات الانحدار الهيكلية قصيرة الأجل .(فوضيل ،2018 : 126) وتم استخدام بيانات السنوية للبنك المركزي العراقي لكل من المتغيرات الدراسة وهي (الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية GDP ، سعر الصرف الموازي EX ، النفقات التشغيلية G ، النفقات الأستثمارية I) . فأن نموذج (SVAR) يستخدم شكل (VAR) القانوني المختصر بالشكل التالي :

$$X_t = A(L)X_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (1)$$

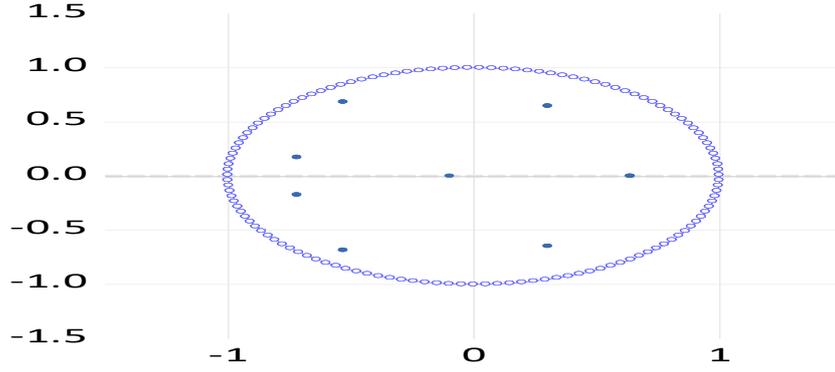
حيث أن: $X_t = (GDP, EX, G, I)$ تمثل شعاع المتغيرات الداخلية والتي يجب أن تكون مستقلة فيما بينها .
(A) تمثل مصفوفة معاملات الانحدار لمعادلة الشكل المختزل لنموذج (VAR) .

تمثل شعاع $U_t = (U_t^{GDP}, U_t^{EX}, U_t^G, U_t^I)$ البواقي القانونية الغير مرتبطة ذاتيا .
ومن أجل تحديد الصدمات الهيكلية يجب إنشاء مصفوفة الانتقال S التي تحقق العلاقة ($U_t = S \cdot \varepsilon_t$) ولتحديد مصفوفة الانتقال يجب

ثالثا : قياس العلاقة التبادلية بين سياسة سعر الصرف والانفاق العام و أثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021) باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) في عام (1980) اقترح (Sims) نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Autoregressive) (VAR) للتنبؤ بالسلوك الديناميكي للسلاسل الزمنية ذات العلاقات المتبادلة ، ويعود أساس هذا النموذج قد حددت أصلا في اختبار سببية غرانجر Granger ، الذي يعمل على كشف اتجاه السببية ، أو التأكد من وجود تغذية العكسية بين المتغير التابع والمستقل من خلال الاختبارات الإحصائية. ويفترض هذا النموذج أن جميع المتغيرات هي داخلية ، ولا توجد هناك متغيرات خارجية في النموذج ، حيث يعمل على معالجة المتغيرات بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في المعادلة بحيث يفسر ذلك المتغير من خلال القيم المتباطئة لنفس المتغير بالإضافة إلى القيم المتباطئة للمتغيرات الأخرى. (Gujarati, 2003: 837) ولكن تعرض نموذج (VAR) لمجموعة من الانتقادات منها فقدان الأسس النظرية الاقتصادية أي عدم أخذ بنتائج النظرية الاقتصادية ، لذلك تم اقتراح نموذج (SVAR) من قبل (Blanchard and Perotti) سنة (2002) من أجل تقدير الاستجابات للصدمات الهيكلية من البيانات التجريبية والأخذ في الاعتبار التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية (Hill, 2012:498-501). وبالتالي من أجل تحديد أثرالعلاقة التبادلية بين سياسة سعر الصرف والانفاق العام على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراق للمدة (2004-2021) سيتم تطبيق نموذج متجه

شكل (1) نتائج إختبار الإستقرارية الهيكلية لنموذج (VAR)

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر : من عمل الباحثان بالأعتماد على برنامج Eviews 12 .

لها أثر فوري على سعر الصرف الموازي EX، إضافة الى أستجابة أنية لصدمة الهيكلية في سعر الصرف الموازي ، في حين تفترض أن تأثير التغيرات غير متوقعة لمكونات الإنفاق العام على سعر الصرف الموازي قد يستغرق الوقت الطويل .

- **المعادلة الثانية :** تفترض على أن التغيرات الحاصلة في النفقات الأستثمارية I تفسر بصدمة أنية في النفقات الأستثمارية I و سعر الصرف الموازي EX.

- **المعادلة الثالثة :** نفترض أن هناك أثر متوقع لمتغير سعر الصرف EX وكذلك لمتغير الانفاق الاستثمائي I على الانفاق التشغيلي G، إضافة الى التغيرات الحاصلة في النفقات التشغيلية تفسر بصدمة أنية في النفقات التشغيلية نفسها .

- **المعادلة الرابعة :** نفترض أن هناك أثر متوقع لمتغير سعر الصرف EX وكذلك الانفاق التشغيلي G والاستثمائي I على الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية GDP إضافة الى تغيرات غير متوقعة في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة الى استجابته أنية لصدمة هيكلية في نفس الناتج.

وبعد فرض قيود على متغيرات الدراسة فإنه يمكن تحديد قيم كل من المصفوفتين A و B وبالتالي تحديد مصفوفة الانتقال S التي تسمح بتقدير دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية وكذلك نموذج تحليل التباين الهيكلية . ومن خلال معطيات الملحق (1) نسجل ما يلي :

$$A = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ -0.152 & 1 & 0 & 0 \\ -0.039 & -0.492 & 1 & 0 \\ -0.003 & -0.008 & 0.034 & 1 \end{bmatrix} B = \begin{bmatrix} 38998.7 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 9432.4 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 5113.5 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 214.6 \end{bmatrix}$$

3. **الانتقال من الشكل القانوني لنموذج (VAR) الى الشكل الهيكلية (SVAR).**

تم تطوير نموذج (SVAR) (Structural Vector Autoregression Model) نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلية من قبل (Blanchard and Perotti) سنة 2002 الذي يستخدم لتحديد أثار الأنية الموجودة بين المتغيرات أستنادا الى فرض قيود معينة بين المتغيرات الاقتصادية وفق النظرية الاقتصادية ، حيث يسمح هذا النموذج على وصف التفاعلات المتبادلة بين المتغيرات و يجمع بين النظرية الاقتصادية والسلاسل الزمنية لتحديد الاستجابة الديناميكية للمتغيرات الاقتصادية الناتجة عن الصدمات الهيكلية . وبعد التأكد من أستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة وتحويل السلاسل الزمنية غير المستقرة إلى سلاسل زمنية مستقرة وأعتماد على منهجية متجه الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR) لانها ملائمة لدراسة التفاعلات الحركية بين بين سياسة سعر الصرف والانفاق العام و أثرها على النمو الاقتصادي في العراق على أعتبارها متغيرات سنوية ، لان هذه المنهجية تمكننا من عزل كل حركية في السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة في الاقتصاد العراقي (Ghassan ، 2009 ، 5) حيث تم وضع الفرضيات الأنية لهذا النظام مع مراعاة النظرية الاقتصادية وحالة الاقتصاد العراقي وذلك من خلال المعادلات التالية:

- **المعادلة الاولى :** تفترض على أن أي تغير غير متوقع في مكونات الإنفاق العام (النفقات التشغيلية G ، النفقات الأستثمارية I) ليس

$$S = \begin{bmatrix} 38998.7 & 0 & 0 & 0 \\ 5929.5 & 9432.4 & 0 & 0 \\ 4453.6 & 4645.7 & 5113.5 & 0 \\ 48.498 & -81.606 & -174.29 & 214.6 \end{bmatrix}$$

وتشير عناصر المصفوفة (B) الى المصفوفة القطرية والتي تفسر التغيرات الانية لمتغيرات الدراسة ، وهي عبارة عن أثر الصدمات الهيكلية الانية لمتغيرات الدراسة ، حيث الانتقال من الشكل القانوني الى الشكل الهيكلية ((SVAR، ويعد هذا النموذج من النماذج القياسية الحديثة لدراسة العلاقة بين مختلف المتغيرات، فهو يمثل امتداد لنموذج الانحدار الذاتي (VAR) حيث يسمح هذا النموذج على وصف التفاعلات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية بالاعتماد على مصفوفة (B) للربط بين الصدمات الخطية والهيكلية، اذا تشير القيمة (214.6) الى صدمة انية هيكلية لمتغير الناتج المحلي الاجمالي ، وكذلك لنفس المتغيرات.

أما فيما يتعلق بمصفوفة الانتقال (S) فانها تشير من وجهة نظر اقتصادية ، البحث عن تقدير أثر الصدمات الهيكلية من خلال تقييم دوال الاستجابة الدفعية ، وذلك من عبر محاكاة الصدمات التي تنتقل في نفس اللحظة الى متجه البواقي القانونية بواسطة مصفوفة الانتقال (S) بعد ذلك تسمح ديناميكية نموذج القانوني بالحصول على قيمة ومتغيرات أخرى في كل لحظة تلي الصدمة الاولية ، ونتيجة هذا التحول يتم الحصول على جميع الاستجابات الديناميكية لجميع المتغيرات نتيجة صدمة هيكلية مقدرة بوحدة واحدة ، ومثال على ذلك ، ان دالة الاستجابة الفورية لصدمة سعر الصرف تبين ردود افعال لمتغير الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بمقدار (48.498) نتيجة حدوث تغير مفاجئ لحد الخطأ بمقدار وحدة معيارية فان ذلك سيغير المتغير المعتمد في الوقت الحالي ، وكذا بقية المتغيرات ، كما يسمح تحليل تجزئة تباين الاخطاء (Variance Decomposition) بتوضيح دور كل صدمة في تفسير تقلبات الظرفية للمتغيرات محل الدراسة تحليل دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية .

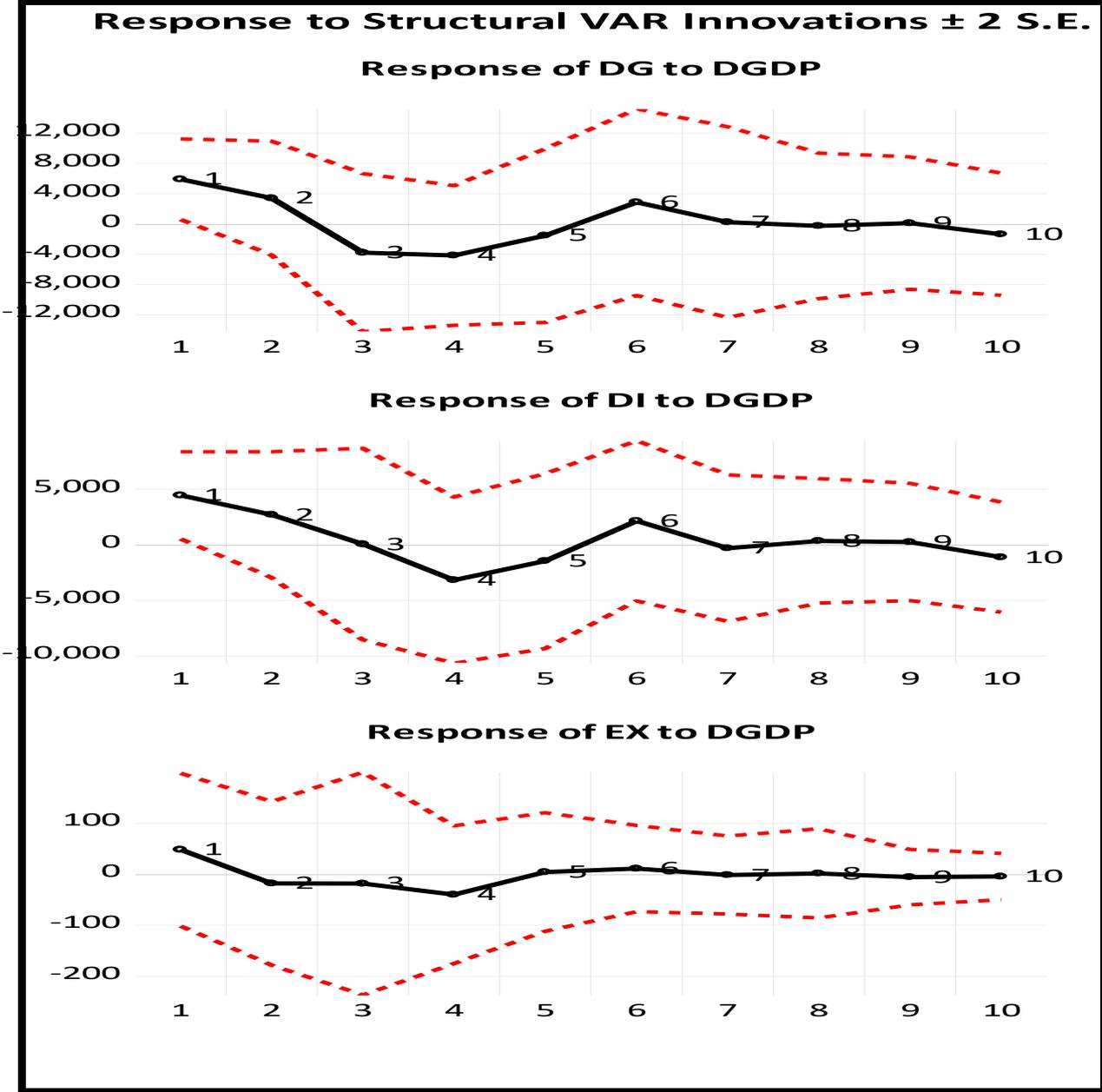
بعد تشخيص النموذج الهيكلية SVAR وتحديد مصفوفة الانتقال S فإنه يمكن استخدام آثار الصدمات الهيكلية للمتغيرات الدراسة ، والاستعانة بقيمها لتحليل ردود الإستجابة الهيكلية . و يقصد بتحليل دوال الاستجابة الأثر الذي تخلفه صدمة في متغير من المتغيرات النموذج المقدر في زمن معين على المتغير نفسه وعلى باقي المتغيرات، حيث أن دالة الاستجابة الفورية للصدمات تبين ردود افعال المتغير التابع نتيجة حدوث تغير مفاجئ في حد الخطأ ، فاذا حدث تغير مفاجئ في الحد الخطأ بمقدار وحدة معيارية ، فإن ذلك سوف يغير المتغير المعتمد في الوقت الحالي وفي المستقبل أي أن هذا الاختبار يوضح مدى قدرة المتغيرات المتضمنة في النموذج على تفسير سلوك بعضها البعض من خلال معرفة نسبة تأثير الصدمة (مختاري ،

حيث أن (A) مصفوفة تحتوي على معاملات الانحدار لمعادلة الشكل المختزل لنموذج VAR. ومن أجل تحديد الصدمات الهياكلية يجب تشكيل مصفوفة الانتقال S التي تحقق العلاقة التالية $(U_t = S \cdot \varepsilon_t)$ بالشكل $(AU_t = B \cdot \varepsilon_t)$ ، حيث أن $(S = A^{-1} \cdot B)$. وتم العمل على تثبيت العناصر القطرية للمصفوفتين A و B بإعطائهم القيمة 1 ، أما العناصر غير القطرية فيتم تحديدها بالاعتماد على بعض الفرضيات ومع مراعاة النظرية الاقتصادية وحالة الاقتصاد العراقي وذلك من خلال المعادلات الاربعة سابقة الذكر ، أي أنه عندما يفترض بأن أحد البواقي لا يؤثر في الأخر خلال نفس السنة (يأخذ هذا العنصر القيمة صفر) . وفي حالة افتراض وجود تأثير يجب قياس قيمة هذا التأثير (إعطاء قيمة لهذا العنصر) وهذا ما يسمى بالقيود الاقتصادية .

وتشير عناصر مصفوفة A الى معاملات الشكل المختزل لنموذج (VAR) حيث عناصر القطر الرئيسي والتي تاخذ الرقم 1 تشير الى صدمة أنية لنفس المتغير حيث a11 تشير الى صدمة أنية في متغير EX سعر الصرف في السوق الموازية نتيجة التوصيف بناءً على الفرضية الاولى ، وان a22 تشير كذلك الى صدمة انية لمتغير الانفاق الاستثماري اضافة الى اثر سعر الصرف والبالغ (-0.152) في الانفاق الاستثماري بناءً على الفرضية الثانية ، وان a33 تشير كذلك من خلال الفرضية الثالثة الى صدمة أنية لمتغير الانفاق التشغيلي وهو الهم ستحدد لاحقاً بناءً على مصفوفة (B) التي تشير الى الصدمة الهيكلية لنفس المتغير اضافة الى كل من متغيري سعر الصرف والانفاق الاستثماري حيث كل زيادة بالانفاق الاستثماري بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض الانفاق التشغيلي بمقدار (-0.492) وهذا مطابق لمنطوق النظرية الاقتصادية لان الانفاق الاستثماري يحفز الناتج غير النفطي ومن ثم يحقق الاستدامة في نمو الناتج المحلي الاجمالي بناءً على الفرضية الثالثة للشكل المختزل ، اما a44 تشير الى الفرضية الرابعة الى الصدمة الانية لمتغير الناتج بالاسعار الجارية علماً تلك الصدمات ستحدد لاحقاً من خلال مصفوفة الصدمات الهيكلية نتيجة التوصيف وبالاعتماد على مصفوفة B ، اضافة الى أثر كل من سعر الصرف والانفاق الاستثماري والانفاق التشغيلي على التوالي بناءً على الفرضية الرابعة حيث الانفاق التشغيلي يؤثر بشكل مباشر وطردى على الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (-0.034) وهذا مطابق لمنطوق النظرية الاقتصادية.

2021، 313) والشكل (2) يعرض هذه الدوال التي تمثل استجابة الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية **GDP** ، النفقات التشغيلية **G** ، النفقات الأستثمارية **I** ، سعر الصرف الموازي **EX** . الفمحور الأفقي يبين عدد الفترات التي مرت بعد حدوث الصدمة للمتغير ، أما المحور العمودي فيقيس استجابة المتغيرات الأربعة كنسبة مئوية .

الشكل (2) نتائج تقدير دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية



المصدر : من عمل الباحثان بالأعتماد على برنامج Eviews 12 .

يلاحظ حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات ، فأن حدوث صدمة عشوائية في المتغير النفقات التشغيلية خلال الفترة (t=1) بمقدار ($\Delta DG = 11260$) أدت الى تغير في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية بمقدار ($\Delta DGDP = 5930$) ، وخلال الفترة (t=2) ومع أنخفاض مقدار الصدمة بمقدار ($\Delta DG = 10958$) أدت ذلك إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية

حيث يعبر الخط الأسود عن الاستجابة للصدمة وكيفية تغيرها عبر الزمن حوالي (10) سنوات ، أما بالنسبة للخطوط الحمراء فأنها تمثل مجال الثقة ، ويمكن تفسير نتائج التقدير الاستجابة الدفعية الهيكلية أعلاه كما يلي :
أ. أثر صدمة في النفقات التشغيلية **G** على الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية **GDP** .

القطاع النفطي مما سبب المبالغة في الإنفاق قليل الجدوى والمترام والمنعكس في انخفاض تنمية الموارد .

ت. أثر صدمة في سعر الصرف الموازي EX على الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية GDP.

يلاحظ حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية أن حدوث صدمة في سعر الصرف الموازي خلال الفترة (t=1) بمقدار (ΔEX = 198) أدت الى تغير في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بمقدار (ΔDGDP = 48) ، وخلال الفترة (t=2) ومع انخفاض مقدار الصدمة (ΔEX = 143) أدت ذلك الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بمقدار (ΔDGDP = -18). أما في المدى المتوسط و الطويل فسيولد تأثير سلبي و هذا ابتداء من السنة الثانية التي تلي الصدمة . ويرجع ذلك الى أن الاقتصاد العراقي يتصف بارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي ، الذي يجعل الاقتصاد يتعرض لتقلبات المتغيرات الخارجية ، وبالتالي يبرز دور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي ، إذ توضح الترابط بين مكونات الانفاق العام والمحرك الرئيسي للناتج المحلي الاجمالي وموقف الحساب الجاري ، وهذه العلاقة توضح ضعف الترابط بين القطاعات الاقتصادية في توليد قطاع حقيقي ناتج للسلع والخدمات .

4. نتائج تحليل مكونات التباين لنموذج SVAR.

يقصد بتحليل مكونات التباين هي معرفة نسبة التباين الذي يسببه المتغير ما في نفسه وفي المتغيرات الاخرى .فهو تعكس المساهمة النسبية للتغير في المتغير ما في تفسير التغير في المتغيرات الأخرى كل على حدى .(مختاري، 2021 : 315) وجدول (4) يوضح نتائج تحليل مكونات التباين كما يلي :

جدول (4) ملخص نتائج تحليل مكونات التباين وفق نموذج SVAR

Variance Decomposition of DGDP Using Structural VAR Factors					
Period	S.E.	Shock DGDP	Shock DG	Shock DI	Shock EX
1	38998.77	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	40866.56	94.60930	3.043502	0.908671	1.438525
3	51704.70	67.13089	5.677253	0.693210	26.49864
4	53331.66	66.46788	5.543346	2.543111	25.44566
5	59348.75	54.81014	4.528922	7.639123	33.02181
6	60915.86	53.80043	7.008563	7.421463	31.76954
7	61949.76	52.62385	7.195848	7.778099	32.40220
8	63079.12	50.95762	7.137938	8.152865	33.75158
9	63229.50	50.71970	7.254498	8.400230	33.62557
10	63422.87	50.50097	7.402058	8.673810	33.42317

المصدر : من عمل الباحثان بالأعتماد على برنامج Eviews 12 .

بالاسعار الجارية (GDP) كان 100٪ من الخطأ بالتنبؤ في تباينه خلال الفترة الأولى يرجع إلى الصدمات الهيكلية للمتغير نفسه فقط ،

بمقدار (ΔDGDP = 3417) ، وخلال الفترة (t=3) ومع انخفاض مقدار الصدمة (ΔDG = 6663) أدت ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية بمقدار (ΔDGDP = 3773) - أما في المدى المتوسط و الطويل فسيولد تأثير سلبي و هذا ابتداء من السنة الثالثة التي تلي الصدمة. وبالتالي يمكن القول أن تغير الصدمات عبر الفترات يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية حسب طبيعة الصدمة. وبذلك يتضح أن سياسة التوسعية التي بدأت السلطات العراقية على أتباعها في مجال الإنفاق التشغيلي خلال مدة الدراسة ، لم تساهم في تحقيق العوامل التوازن الاقتصادي وذلك يرجع بالدرجة الأولى الى عدم مرونة الجهاز الانتاجي إضافة الى العوامل الخارجية التي يتأثر بها الاقتصاد العراقي بأعتباره اقتصاد ريعي يعتمد على النفط .

ب. أثر صدمة في النفقات الأستثمارية I على الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية GDP.

أن حدوث صدمة في المتغير النفقات الأستثمارية خلال الفترة (t=1) بمقدار (ΔDI = 8375) أدت الى تغير في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بمقدار (ΔDGDP = 4454) ، وخلال الفترة (t=2) ومع ارتفاع مقدار الصدمة (ΔDI = 8379) أدت ذلك إلى تغير الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بمقدار (ΔDGDP = 2712) ، وخلال الفترة (t=3) ومع انخفاض مقدار الصدمة (ΔDG = 4306) أدت ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بمقدار (ΔDGDP = 70). أما في المدى المتوسط و الطويل فسيولد تأثير سلبي و هذا ابتداء من السنة الرابعة التي تلي الصدمة .وبالتي يتضح بأن الاقتصاد العراقي يتصف بالكفاءة الواطئة في إدارة الموارد العامة نتيجة الاعتماد شبه التام على

حيث يلاحظ من خلال معطيات الجدول (4) أنه عند تحليل مكونات تباين للنمو الاقتصادي المعبر عنه بالمتغير(الناتج المحلي الاجمالي

بينما يلاحظ انخفاض النسبة التي ترجع إلى الصدمات الهيكلية في نسبة النفقات التشغيلية G إلى النمو الاقتصادي إلى الفترة العاشرة حيث بلغت (7.4٪). بينما يلاحظ كذلك انخفاض في النسبة التي ترجع إلى الصدمات الهيكلية في نسبة النفقات الاستثمارية I إلى النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة العاشرة لتصل إلى حوالي (8.6٪). كما يلاحظ ارتفاع مساهمة سعر الصرف الموازي EX تفسير تقلبات في النمو الاقتصادي ، حيث شكلت في بداية الدراسة نسبة مساهمة تقدر (1.43٪) لترتفع إلى حدود (33.4٪) في السنة العاشرة . وبالتالي فإن نسبة سعر الصرف الموازي EX إلى النمو الاقتصادي تحتل المرتبة الأولى من حيث التأثير على النمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة .

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات:

1. ان العلاقة بين المتغيرات المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي مثقلة بفرضيات كثيرة وعلاقات مقيدة بقيود ادوات السياستين ، حيث قيد المالية على السياسة النقدية هو عرض النقد ، وكذلك قيد النقدية على السياسة المالية هو سعر الصرف ، اذ يتأثر مستوى الطلب الكلي جوهرياً بالانفاق العام الحكومي ، وينظر الى المستوى العام للأسعار من خلال مجموع السلع المتاجر بها دولياً وأسعار السلع غير المتاجر بها .
2. أن من أهم العلاقات الاقتصادية في الدول الريفية انتقال أثر موقف الحساب الجاري في مكونات الموازنة العامة للدولة، بحيث تنبثق هذه العلاقة من الهيكل الاقتصادي ونوع النظام الاقتصادي والمالي المتبع من قبل الدولة ، وإن دراسة تلك العلاقة بين التوازن الداخلي (الموازنة العامة) ممثلاً للسياسة المالية ورصيد الحساب الجاري ممثلاً لسياسة ميزان المدفوعات، ترمي إلى معرفة القناة التي تربط بين القطاعين .وأحد أشكال هذه العلاقة في الاقتصادات الريفية هو الاعتماد الدولة على إيرادات الصادرات النفطية، وهو الحساب المهيمن على ميزان المدفوعات، كما أنها تعدّ مصدر الحصول على السلع والخدمات التي لا يؤمنها مرونة القطاعات الاقتصادية في مكونات الناتج المحلي الاجمالي.
3. عند تحليل واقع أدوات السياسة المالية والنقدية في العراق نجد أن هنالك ارتباط واضح بين الانفاق العام وسوق الصرف الأجنبي وهي تابعة من خصائص الاقتصاد العراقي الريفي . إذ يعتمد تمويل الموازنة على مورد النفط ، وهو بالعملة الأجنبية ، ولأن الإنفاق العام الداخلي بالدينار العراقي لذلك تبادل الحكومة دولارات النفط بالدينار لدى البنك المركزي وبهذه الطريقة يحصل الأخير على ما يعادل الإنفاق العام الداخلي السنوي تقريباً على العملة الأجنبية . وهكذا يصبح الانفاق العام الداخلي محددًا لعرض العملة المحلية عبر الاساس النقدي للميزانية العمومية للبنك المركزي.

4. من خلال نتائج تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات ، فإن حدوث صدمة عشوائية في متغير النفقات التشغيلية خلال الفترات الممتدة لمدة عشر سنوات ، حيث تغير الصدمات عبر الفترات يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية حسب طبيعة الصدمة. وبذلك يتضح أن سياسة التوسعية التي بدأت السلطات العراقية على أتباعها في مجال الإنفاق التشغيلي خلال مدة الدراسة ، لم تساهم في تحقيق العوامل التوازن الاقتصادي وذلك يرجع بالدرجة الأولى الى عدم مرونة الجهاز الانتاجي إضافة الى العوامل الخارجية التي يتأثر بها الاقتصاد العراقي بأعتباره أقتصاد ريعي يعتمد على النفط ، وكذلك يتضح بأن الاقتصاد العراقي يتصف بالكفاءة الواطئة في إدارة الموارد العامة الاستثمارية نتيجة الاعتماد شبه التام على القطاع النفطي مما سبب المبالغة في الإنفاق قليل الجدوى والمتراكم والمنعكس في انخفاض تنمية الموارد .

5. حسب نتائج تقديرات دوال الاستجابة الدفعية أن حدوث صدمة في سعر الصرف الموازي ، أدت ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار ، أما في المدى المتوسط و الطويل فسيولد تأثير سلبي و هذا ابتداء من السنة الثانية التي تلي الصدمة . ويرجع ذلك الى أن الاقتصاد العراقي يتصف بارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي ، الذي يجعل الاقتصاد يتعرض لتقلبات المتغيرات الخارجية ، وبالتالي يبرز دور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي ، إذ توضح الترابط بين مكونات الانفاق العام والمحرك الرئيسي للناتج المحلي الاجمالي وموقف الحساب الجاري ، وهذه العلاقة توضح ضعف الترابط بين القطاعات الاقتصادية في توليد قطاع حقيقي ناتج للسلع والخدمات .

المقترحات:

1. ربط الانفاق العام بمصطلح عائد الدينار المنفق وما يسمى بكفاءة الانفاق العام ، وذلك لربط الموازنة العامة بالاهداف الاستراتيجية المستقبلية التي تنصب في نمو الناتج المحلي الاجمالي عبر قناة الاستثمار الحقيقي لضمان نمو اقتصادي مستدام.
2. العمل على نمو الانفاق العام بمعزل عن نمو الإيرادات النفطية ، وانما من خلال نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي والاخير يمول الانفاق عبر الضرائب وبأنواعها وهذا القيد مرتبط بنمو الانفاق الاستثماري .
3. تحسين القدرة التنافسية عبر السلع المتاجر بها ، من خلال توجيه برامج الاستثمار في تنمية الصادرات في سياق بيئة ملائمة من الاسعار النسبية ، وذلك من خلال اعطاء الاولوية للمشاريع المتجهة الى التصدير او الى لتغطية الاستهلاك المحلي بالحد الأدنى ، لكون نسبة المكون المحلي سترتفع في الاستثمار وتخفيض من نسبة المكون

3. البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية السنوية مختلفة للمدة (2004-2021) .
4. صالح ، مظهر محمد ، 2017 ، تخفيض سعر الصرف : التكاليف والمنافع ، شبكة الاقتصاديين العراقيين.
5. علي ، احمد ابراهيم ، 2015 ، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات ، الطبعة الاولى ، دار الكتب للنشر والتوزيع ، كربلاء ، العراق .
6. فوضيل ، فارس ، أمينة مغلاوي ، 2018 ، الفعالية النسبية للسياسات المالية والنقدية في النشاط الاقتصادي الأردني للفترة (1980-2009) باستخدام شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات إقتصادية (23) 2 ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر .
7. مختاري ، عادل ، أمحمد بن البار ، 2021، انعكاسات صدمات السياسات النقدية والمالية على التوازن الخارجي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019 باستخدام منهجية SVAR. مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد 5، العدد 1 ، الجزائر.
8. Ghassan, Hassan and Alhajhoj, Hassan , 2009, The Dynamic Relationship between the Investment in Public and Private Sectors Using an SVAR Model: Case of Saudi Arabia , Umm Al-Qura University, King Faisal University , Munich Personal RePEc Archive .
9. Gujarati ,Damodar N. (2003) Basic Econometrics, Fourth edition, McGraw-Hill Higher Education.
10. Hill .R . Carter, William E Guoyc .Lim , 2012 Principles of Econometrics , Fourth Edition , International Student Version .
11. Narayan ,Paresh Kumar, 2004 ,Reformulating Critical Values for the Bounds Fstatistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Department of Economics Discussion, Papers ISSN 1441-5429 , No. 02/04

الاجنبي وهذا بكل تأكيد سيقبل من الطلب على العملة الاجنبية مما سيحقق الاستقرار في سوق الصرف .

4. القضاء على الاختلالات الهيكلية من خلال تنوع مصادر الدخل عبر السياسات الاقتصادية لترشيد الاستهلاك والحد من نمو الاستيرادات وذلك لقياس تكلفة السياسة المالية عن طريق خفض الانفاق العام الاستهلاكي وزيادة الايرادات غير النفطية من مصادر اخرى من خلال تعزيز الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية والمتمثلة بالقطاع الزراعي والصناعي والكهرباء والبناء والتشييد ... الخ .

5. التركيز على التوازن الخارجي من خلال التصنيع والتصنيع الموجه للتصدير، لضمان ديمومة استقرار سعر الصرف من خلال استقرار قيمة العملة ، وذلك لان عدم الاستقرار الخارجي يسبب استنزاف للمورد الريعي ومن ثم انحراف سعر الصرف الموازي عن الرسمي مسبباً ضغوطاً تضخمية تزيد من الانفاق وتقلل من متوسط دخل الفرد الحقيقي باتجاه الانخفاض في النمو الاقتصادية .

قائمة المصادر

1. أحمد ، مازن صباح ، وآخرون ، 2018، سياسات البنوك المركزية في مواجهة صدمة أسعار النفط (2014) العراق والجزائر حالتان دراسيتان ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، العدد الخاص المؤتمر السنوي الرابع ، دائرة الاحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي .
2. بندر ، رجاء عزيز ، أيمن عبد الرحيم كاظم ، 2018 ، أثر السياسات المالية والنقدية في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2016) ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، العدد الخاص المؤتمر السنوي الرابع ، دائرة الاحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي

الملحق (1):

Structural VAR Estimates				
Date: 03/03/22 Time: 22:22				
Sample (adjusted): 2007 2021				
Included observations: 15 after adjustments				
Estimation method: Maximum likelihood via Newton-Raphson (analytic derivatives)				
Convergence achieved after 53 iterations				
Structural VAR is just-identified				
Model: $Ae = Bu$ where $E[uu'] = I$				
A =				
1	0	0	0	
C(1)	1	0	0	
C(2)	C(4)	1	0	
C(3)	C(5)	C(6)	1	
B =				
C(7)	0	0	0	
0	C(8)	0	0	
0	0	C(9)	0	
0	0	0	C(10)	
	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	-0.152045	0.062449	-2.434695	0.0149
C(2)	-0.039315	0.039989	-0.983135	0.3255
C(3)	-0.003899	0.001732	-2.251398	0.0244
C(4)	-0.492522	0.139976	-3.518615	0.0004
C(5)	-0.008136	0.007939	-1.024833	0.3054
C(6)	0.034085	0.010838	3.144838	0.0017
C(7)	38998.77	7120.169	5.477225	0.0000
C(8)	9432.467	1722.125	5.477225	0.0000
C(9)	5113.581	933.6081	5.477225	0.0000
C(10)	214.6521	39.18993	5.477226	0.0000
Log likelihood	-589.6144			
Estimated A matrix:				
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	
-0.152045	1.000000	0.000000	0.000000	
-0.039315	-0.492522	1.000000	0.000000	
-0.003899	-0.008136	0.034085	1.000000	
Estimated B matrix:				
38998.77	0.000000	0.000000	0.000000	
0.000000	9432.467	0.000000	0.000000	
0.000000	0.000000	5113.581	0.000000	
0.000000	0.000000	0.000000	214.6521	
Estimated S matrix:				
38998.77	0.000000	0.000000	0.000000	
5929.583	9432.467	0.000000	0.000000	
4453.686	4645.701	5113.581	0.000000	
48.49826	-81.60902	-174.2962	214.6521	
Estimated F matrix:				
24743.28	8381.583	-8499.146	-8738.277	
2286.126	3877.496	-9580.742	3982.922	
4501.337	3759.482	2449.266	-2864.365	
-18.29410	-108.7862	-305.6147	292.7694	

شله‌قه‌کرن و پیفاننا په‌یوه‌ندیا لیک گهورینی دناقبه‌را سیاسه‌تا بهایی گهورینی و خه‌رجیین گشتی و کارتیکرنا لسه‌ر گه‌شه‌یا ئابوری ل عراقی ل ده‌می (2004-2021) ب کارئینانا مودیلنا ئارسته‌یا لیژیوون خویه‌تی یا پیکه‌ری (SVAR)

بوخته:

ئارمانجا بنه‌رت لسه‌ر ئاستی ئابوریا هه‌مووکی ل ده‌مین کورت و درێژ خاین ده‌ریاره‌ی ده‌وله‌تین په‌ره‌پیداوان (دول‌النامیه) ژبو گه‌ه‌شتنا گه‌شه‌یا ئابوری یا به‌رده‌وام و نه‌و گوراوین گرتگی یه‌ ده‌نه‌ داریشتنا سیاسه‌تا ئابوریا گونجای گه‌ه‌شت ب ئارمانجا نه‌ویه‌ جاقخشاندنه‌ک د سیاسه‌تین ده‌ینه‌بریقه‌برن ل بهایی گهورینا درافی نافخویی و سیاسه‌تا خه‌رجیین گشتی، مه‌ره‌م ژ فه‌کولین هه‌والدانا هه‌لسه‌نگاندنا په‌یوه‌ندیه‌کا لیکگهورینی دناقبه‌را ساسه‌تا بهایی گهورینی و خه‌رجیین گشتی و کارتیکرنا وان لسه‌ر گه‌شه‌یا ئابوری عراقی دا و پیفاننا کارتیکرنی ل ده‌می (2004-2021) ب کارئینانا مودیلنا ئارسته‌یا لیژیوون خویه‌تی یا پیکه‌ری (SVAR). و فه‌کولین گه‌ه‌شتی یه‌ وی چه‌ندی کو هه‌ر رویدانه‌کا ل بهایی گهورینا هاوته‌ریبی دی به‌ره‌می نافخویی گشتی هیته‌ خاری ب بهایان، و دی ده‌می کورت و درێژدا کارتیکرنه‌کا نیکیتف په‌یدادبیت و هه‌ر ژ سالا دوویی ژ نه‌جما لیدانا رویدانی، نه‌فه‌ دزقریت ژبو ئابوری عراقی و په‌سنا بلندبوونا هیمایی رونکریا ئابوری بو ده‌وله‌تین بیانی. کو دبینه‌ نه‌گه‌ری ئابوری بکه‌فیه‌ به‌ر گورانکاریین ده‌رفه‌ی ئابوری عراقی. و پاشی به‌رزدبیت رولی بهایی گهورینی د ئابوری عراقی دا، و دیار دکه‌ت پیگه‌ه‌ گریدانا دناقبه‌را پیکه‌تین مه‌زاختنن گشتی و دینامویا سه‌ره‌کی یا به‌ره‌می نافخویی گشتی و هه‌لوپستی هژمارا نوکه (حساب جاری)، و نه‌فه‌ په‌یوه‌ندی یه‌ رون دکه‌ت لاوازیا پیگه‌ه‌ گریدانا که‌رتین ئابوری بو په‌یدابونا که‌رتی راسته‌قینه‌ یی به‌ره‌می شمه‌ک و خزمه‌ت گوزاریان.

په‌یقفین ده‌ستییکی: سیاسه‌تا بهایی لیک گهورینی، و سیاسه‌تا خه‌رجیین گشتی، گه‌شه‌یا ئابوری، مودیلنا ئارسته‌یا لیژیوون خویه‌تی یا پیکه‌ری (SVAR).



Analyzing and measuring the interrelationship between the exchange rate policy and public expenditure and its impact on economic growth in Iraq for the period (2004-2021) using the structural autoregressive vector model (SVAR)

Abstract:

The primary goal at the macroeconomic level in the medium and long term for developing countries is to reach sustainable economic growth. Among the variables that are given importance in formulating the appropriate economic policy to reach that goal is to review the policies followed for the exchange rate of the local currency and the policy of public expenditure, This study seeks to try to evaluate the reciprocal relationship between the exchange rate policy and public expenditure and its impact on economic growth by measuring that effect for the period 2004-2021 in the Iraqi economy using the structural autoregressive vector (SVAR) model. The study concluded that the occurrence of a shock in the parallel exchange rate leads to a decrease in the gross domestic product in prices, but in the medium and long term, a negative effect will be generated, starting from the second year following the shock. This is due to the fact that the Iraqi economy is characterized by a high index of economic exposure to the outside world, which makes the economy exposed to the fluctuations of external variables, and thus highlights the role of the exchange rate in the Iraqi economy. As it shows the interdependence between the components of public spending and the main driver of the gross domestic product and the position of the current account, and this relationship illustrates the weak interdependence between the economic sectors in generating a real sector that produces goods and services.

Keywords: exchange rate policy, public spending policy, economic growth, structural autoregressive vector (SVAR) model.